

## ماذا تعرف عن قمة الأمن النووى؟

كتبه فريق التحرير | 31 مارس ,2016



تعقد في العاصمة الأمريكية واشنطن ما يعرف ب "قمة الأمن النووي" على مدى يومين ابتداءً من اليوم، ويشارك في هذه القمة قادة أكثر من خمسين دولة، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات الأمم المتحدة والوكالة الدولية "إنتربول" والاتحاد الأوروبي، وذلك لبحث ملف الإرهاب النووي ومنع حصول الجماعات المتطرفة على السلاح النووي.

ومن أبرز ملامح الدورة الحالية للقمة غياب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عنها بسبب عدم إشراك بلاده في التحضير لها، بحسب مصدر في الكرملين الروسي، كما أن التهديد النووي الكوري الشمالي حاضر وبقوة في مناقشات هذه القمة.

فيما سيعمل الحاضرون في هذه القمة بالأساس على تعديل اتفاقية الحماية المواد النووية لنع "الإرهابيين" من الحصول على أسلحة نووية، حيث أكد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو إن ست دول أخرى فقط تحتاج إلى أن تصدق على تعديل اتفاقية الأمن النووي، من دون أن يوضح تلك الدول.

ورأى أمانو أن التعديل سيكون "خطوة إضافية مهمة جدا لتعزيز الأمن النووي"، وأنه سيقلل احتمالات قدرة الإرهابيين على تفجير سلاح إشعاعي أو ما تعرف بـ"القنبلة القذرة"، حسب قوله.





ولكن بعد معرفة جدول أعمال هذه القمة في هذا العام، ما هي "قمة الأمن النووي" بالتحديد وما هي تاريخها؟

قمة الأمن النووي هي مبادرة أطلقها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ولايته الأولى بالعام 2010، حيث عقدت أول قمة بشأن الأمن النووي في واشنطن، ثم تبعتها قمتان في العاصمة الكورية الجنوبية سول في 2012 وفي لاهاي بهولندا عام 2014، وعادت الرابعة هذا العام مرة أخرى إلى الولايات التحدة.





وقد لفت الرئيس الأمريكي حينها لمصطلح "الإرهاب النووي"، وأكد أنه على جميع الدول النووية أن تنتبه وتكون في غاية الحذر لتحمي المواد الإنشطارية من أيدي التطرفين، لتحقيق الحماية النووية.

في القمة الأولى شاركت حوالي 47 دولة و 3 منظمات دولية، وفي القمة الثانية ارتفع العدد إلى 53 دولة و4 منظمات دولية، وقد تركزت القمة الأولى على السياسات العامة، والثانية في سيول تابعت تنفيذها، أما القمة الثالثة في لاهاي عام 2014 فقد ركزت على النتائج التي حققت وألقت نظرة على الستقبل.



جدير بالذكر أن اتفاقية الأمن النووي التي سيناقش تعديلها في هذه القمة الحالية تبنتها 152 دولة قبل عشر سنوات، ويتعين أن يصدق ثلثا الاعضاء -أي 102 دولة- على التعديل الذي طال تأجيله حتى يدخل حيز التنفيذ، وفي حال إقراره ستكون الدول ملزمة قانونا بحماية منشآتها النووية، كما ينص التعديل على توسيع التعاون بين الدول بشأن العثور على المواد النووية المسروقة أو المهربة.

وبهـذا تعمـل قمـة الأمـن النـووي بشكـل جـدي على حمايـة المواد النوويـة مـن الوصـول إلى أيـدي الجماعات المتطرفـة، خاصـة في ظل موجات العنف التي تجتاح الغرب حاليًا، بما يشكـل هـذا الأمر تهديدًا على النشآت النوويـة، حيث يأمل الخبراء إحراز تقدم في هذا الإطار، ضمن مبادرات الكافحة الخطر النووي بما يسد أيضًا ثغرات بالنسبة لأمن النشآت النوويـة في العالم.

رابط القال : <a href="https://www.noonpost.com/11036">https://www.noonpost.com/11036</a>